المحاضرة الثانية: النظام الإقطاعي

أولا: أسس وعناصر النظام الإقطاعي

ساد النظام الإقطاعي في أوربا في العصور الوسطى بعد سقوط روما على يد القبائل الجرمانية من القرن 05 الميلادي إلى القرن 15 الميلادي ، وهو نظام اقتصادي واجتماعي يعتمد أساسا على الأرض الزراعية والتجزئة في كل شيء، ويرتبط كل الارتباط بالأرض التي كان يهبها الإمبراطور للملوك والنبلاء، وهكذا لتصل إلى رقيق الأرض في أسفل السلم الإقطاعي، وتكون الإقطاعيات في شكل اقتصاديات مغلقة"الاكتفاء الذاتي"، تعتمد على الزراعة كنشاط أساسي.

1-عناصر النظام

السيد الإقطاعي :الحاكم الذي يملك الأرض ويكون من طبقة النبلاء أو من طبقة المحاربين.

التابع :وهو الإنسان المحكوم عليه بفلاحة الأرض واستغلالها، وقد يكون من طبقة العبيد المزارعين بالوراثة.

الأرض المقتطعة :هي الأرض التي يمنحها السيد الإقطاعي إلى التابع لضمان معيشته.

2-أسس النظام

-كان الهيكل الاقتصادي مبني على الزراعة حيث اعتبرت الزراعة المصدر الأساسي للثروة.

-ظهور ما يسمى بالأقنان وهم عبيد الأرض حيث يرتبطون بصفة أبدية بأرض السيد ويدفعون له ضرائب تسمى **الريع** ويقدمون له خدمات شخصية وعمل يسمى **سخرة،** ويعملون لفترة لحسابهم الخاص.

-أن القانون الأساسي للاقتصاد في ظل عصر الإقطاع يكمن في إنتاج مقدار فائض من المنتوج لسد حاجة السادة وعلى أساس الملكية الإقطاعية للأرض والملكية المحدودة للفلاحين.

-ترتكز زراعة الأرض على نظام الحقلين أو الثلاث حقول، فالأرض الزراعية الخاصة بالقرية كانت تقسم إلى حقلين أو ثلاث حقول كبيرة بهدف تحقيق راحة الأرض كل سنة، واتبع الفلاحون نظام الدورة الزراعية الثلاثية في الحقول الخصبة والدورة الثنائية في الحقول الأقل خصوبة.

تقدم الفن الإنتاجي عن ذلك الذي كان سائدا في الأنظمة السابقة، فقد عم استخدام المحراث الحديدي والأدوات الأخرى للزراعة فضلا عن التوسع في استخدام قوى الحيوان في الإنتاج واستخدام بعض قوى الطبيعة كطواحين الماء والهو اء.

-قيام النظام الحرفي في المدن، حيث لم تكن المدينة تلعب دورها الرئيسي في الاقتصاد. لكن مع الزمن أخذت تنمو العلاقات الاقتصادية بين الولايات مما زاد في توسع السوق وزيادة الطلب على خدمات أصحاب المهن والحرف.

-إن التقسيم الطبقي ينقسم إلى الإقطاع والفلاحين في الريف والمناطق التي تعيش في ظل الأنظمة الإقطاعية ويمثل النبلاء وطبقة رجال الدين والكنيسة أكبر إقطاعي العصور الوسطى، وفي المدن هناك أثرياء التجار والحرفيين والملاكين.

-السلطة الكبيرة للكنيسة حيث ازدادت ممتلكات الكنيسة من الأرض وأصبحت تمتلك سلطة دنيوية كبيرة إضافة إلى سلطتها الدينية، إلى جانب إخضاع كافة أوجه النشاط والفكر الإنساني بما فيها النشاط الاقتصادي لمبادئ الدين.

3- سقوط نظام الإقطاع

- **العوامل الداخلية**
  - هروب الأقنان من الريف إلى المدينة وتحولهم إلى أجراء.
  - انتشار استخدام النقود بما تحمله النقود من وظائف.
  - ظهور طبقة جديدة في المجتمع وهي طبقة التجار التي تراكم بيدها رأس المال.
- **العوامل الخارجية**
  - الاكتشافات الجغرافية التي حدثت في القرن الخامس عشر (اكتشاف أمريكا بكل ما تزخر به من موارد معدنية ثمينة كالذهب).
  - الحروب الصليبية التي وضعت الغرب في مواجهة مع الشرق والتي سمحت بفتح ممرات تجارية.
- كل هذه العوامل أثرت على التركيبة الاجتماعية داخل أوروبا بعد تراكم رأس المال العائد من التجارة.

ثانيا: الفكر المدرسي

هو الفكر الذي انتشر في جامعات أوروبا، واهتمّ في التوفيق بين العقل والإيمان، وساد هذا الفكر في فترة العصور الوسطى التي امتدت بين القرنين الخامس والخامس عشر ميلادي . خلال هذه الفترة الطويلة عاشت أوروبا الغربية مرحلتي النظام الإقطاعي الزراعي ثم الحرفي.

وأهم مفكريهم توما الإكويني (d' Aquin Thomas 1274-1225) ، والقديس أنطوان(St Antonin de Florence 1459-1389)، وقد تأثروا كثيرا بفكر أرسطو.

1-الملكية الخاصة: أساسها أخلاقي يرتبط بالمنفعة والمسؤولية والكرم وغيرها، بل هي مصدر السلام والملكية المشتركة هي مصدر للصراع.

2-التجارة: يرى توما الاكويني ضرورتها لان كثير من منافعها ترتبط بنقلها وبتخزينها وباستيرادها حسب حاجة البلد.

3-النقود: النقود قبل كل شيء هي أداة للمبادلة، ولكنها تعتبر أيضا بمثابة مخزن للقيمة ووحدة للحساب، وهناك عالقة عكسية بين كمية المواد والقوة الشرائية للنقود على رأي المفكر Azpiculta .

4-القيمة: القيمة التي نعطيها للأشياء تعتمد على المنفعة التي نحققها منها، وهي منفعة ذاتية، فالناس على اختلافهم يريدون أشياء أو خدمات مختلفة.
يقر برناردان بأن القيمة السوقية تتعلق بالاستخدام، ويمكن تحديديها وفق ثلاثة أبعاد، جودة السلعة، ندرة السلعة، والإشباع المحقق من استخدامها.
5-الأسعار: يعتقدون بوجود السعر العادل وهو يتحدد تلقائيا في السوق، دون خداع أحد أو إكراه من أحد وفي إطار وضع طبيعي من نواح مختلفة. هذا يعني أن السعر الذي يتحدد في السوق الاحتكارية ليس عادلا.
6-الأجر: يتم تحديد قيمته على أساس التفاوض الحر بين المستخدمين وأصحاب العمل فستكون الأجور عادلة.
7-الربح: يكون الربح مقبولا وعادلا إن كان مصدره عمليات البيع والشراء التي تتم بالأسعار العادلة.
8-الفائدة : تبنى الإكويني نظرة أخلاقية مفادها أنه من الاستغلال والجشع محاولة كسب المال بشكل مضاعف عن طريق الاتجار في النقود، لكن يمكن أن تكون الفائدة عادلة أحيانا خاصة أذا تعلق الآمر بتأخير التسديد من المدين، أو بتعويض تكاليف إضافية للقروض.